



## القضاء في خدمة المواطن

أحدثت وزارة العدل سنة ١٩٨٥ وشكلت منذ ذلك التاريخ السلطة الحكومية المكلفة بمهام إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان العدالة. وبمقتضى الدستور ٢٠١١، تغيّرت مهام وزارة العدل بعد استقلال السلطة القضائية من السلطة التنفيذية.

مهام وزارة العدل بعد استقلال السلطة القضائية:

إن التغييرات التي عرفها مشهد العدالة بعد الاستقلال المؤسسي الكامل للسلطة القضائية، جعل وزارة العدل تضطلع بمهام استراتيجية وعلى درجة كبيرة من الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بتوفير مستلزمات العدالة ببلادنا، وتمكين المحاكم من إنتاج عدالة في ظروف لائقة ومسيرة، وتقديم خدمة قضائية جيدة للمواطنين.

وفي هذا الصدد فإن الوزارة بحكم اختصاصاتها في ظل الوضع الجديد، أصبحت مسؤولة عن تفعيل حق المواطن في الولوج إلى العدالة وذلك من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستية، والتجهيزات، والبنى التحتية، بما يضمن حسن سير عمل المحاكم وتصريف العدالة، كما أنها تضطلع بمهام الإشراف على التدبير المالي والإداري للمحاكم، وتتبع ومواكبة تنفيذ برامج ومؤشرات نجاعة الأداء، هي تحديات كبرى تفرض على الوزارة أن تتوفر على بنية إدارية ممرضة حديثة، تكون في مستوى المسؤوليات الجديدة وقادرة على النهوض بالأعباء المنوطة بالوزارة.

كما انصب عمل الوزارة بتنسيق تام مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومع باقي الشركاء على المستوى الوطني المعنيين، حيث تم في هذا الصدد إعداد مسودة مشروع القانون رقم ٢٧.٢١ المنظم لرقمنة الإجراءات القضائية في المجالين المدني والجنائي، والتي تروم استعمال الأنظمة الرقمية في إجراءات التقاضي المدنية أمام مختلف محاكم المملكة، وكذا اعتماد الحسابات الإلكترونية المهنية بالنسبة للمحامين والمفوضين القضائيين والخبراء، واستعمال الرقمنة في كافل مراحل الدعوى العمومية والمعالجة المعلوماتية للمحاضر المنجزة في إطار إجراءات الدعوى المدنية والجنائية وتبديلها بالتوقيع الإلكتروني، إلى جانب إجراءات أخرى.